

استمارة المشاركة

/ 1

الاسم واللقب: ماهر فرحان مرعب
الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي
المؤسسة: جامعة 08 ماي 1945 قالمة
الهاتف: 0557248652
البريد الإلكتروني:
murebmaher@yahoo.fr

/2

الاسم واللقب: منوبة مسيف
الرتبة العلمية: طالبة دكتوراه
التخصص: علم اجتماع الاتصال
المؤسسة: جامعة 08 ماي 1945 قالمة
الهاتف: 0556301380
البريد الإلكتروني: mecif.menouba@univ-guelma.dz

المحور: الأول

المحور: الأول

عنوان المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول:

المسؤولية المجتمعية للجامعة وأهداف التنمية المستدامة

نحو تحقيق الأمن الإنساني

عنوان المداخلة: الصحة وأمن الإنسان

ملخص

هناك توافق على أن الصحة تشكل ركنا أساسيا من أركان التنمية البشرية، لأنها نقطة الارتكاز التي يقوم عليها النشاط الإنساني. غير أن الصحة تمثل كذلك عنصرا جوهريا لأمن الانسان، لإن البقاء والحماية من المرض هما في صلب مختلف مفاهيم الرفاه البشري، فالصحة الجيدة هي التي تمكن المرء من الاختيار والتمتع بالحرية واحراز التقدم. أما تردي الصحة- في حالات المرض والاصابة والعجز- فإنه يقوض هذه القدرات الإنسانية الأساسية وقد يفضي إلى انتكاسات كارثية للأفراد والجماعات والاقتصادات. من هنا تتداخل الصحة وتترابط مع مقومات أمن الانسان الأخرى- في المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية والغذائية- وينبغي، من ثم تناولها بكليتها الشاملة.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المجتمعية- الأمن الصحي – الصحة العامة- أمن الانسان – الأزمات الصحية.

Summary

There is consensus that health is a cornerstone of human development, because it is the cornerstone of human activity. However, health is also an essential element of human security, because survival and protection from disease are at the heart of various concepts of human well-being. Good health enables one to choose, enjoy freedom and make progress. Poor health - in cases of disease, injury and disability - undermines these basic human capacities and can lead to catastrophic setbacks for individuals, groups and economies. Hence health is interconnected and interconnected with other human security components - in the political, economic, environmental and food fields - and should therefore be addressed in its overall totality.

Keywords: societal responsibility - health security - public health - human security - health crises

مقدمة

لقد حققت البلدان العربية على مدى العقود الخمسة الماضية تقدماً مشهوداً في مجال الحد من مسببات الوفاة الطبيعية ومن ثم إطالة العمر، ويتبدى ذلك في ارتفاع متوسط العمر المتوقع وانخفاض معدل وفيات الرضع. أصبحت القضايا الصحية وما يتعلق بها من أمراض وبائية مشكلة أمنية ومسؤولية مجتمعية بالنظر لأثارها من أبرز الانشغالات الجيو سياسية، حيث فرضت هذه القضايا نفسها على مختلف أجناس الفاعلين على الصعيدين الوطني والدولي.

ظهرت العديد من الأمراض منها القديم ومنها ما هو جديد، تتسم بسرعة الانتشار حيث أصبحت لا تعرف الحدود الجغرافية والسياسية، ولعل من أبرز الأمثلة على ذلك فيروس كورونا -كوفيد 19- الذي ظهر في الصين منتصف ديسمبر 2019، مما أثار موجة من الهلع الدولي بعد انتشاره عبر أنحاء العالم نظر لانعكاساته الخطيرة على مختلف الأصعدة وتهديده للوجود البشري في ظل تدني القدرات المهنية، ونقص التمويل في ظل تعاظم الاخطار الصحية جراء انتشار أمراض معدية جديدة، يضاف الى ذلك أنظمة الصحة غالباً ما يكبلها العجز البيروقراطي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعة في تعزيز ثقافة الأمن الصحي والمحافظة على قيمة الحياة البشرية في سياق الأزمات الصحية، لذلك فالإشكالية التي سيحاول البحث دراستها هي:

ما علاقة المسؤولية المجتمعية للجامعة بتعزيز ثقافة الصحة وأمن الإنسان؟

لدراسة هذه الإشكالية، ينطلق البحث من فرضية أساسية هي:

ترتبط المسؤولية المجتمعية للجامعة بتعزيز لثقافة الصحة وأمن الإنسان.

لدراسة هذه الإشكالية وفرضيتها، سيتم دراسة النقاط التالية:

* الصحة وأمن الانسان

*الأمن الصحي في إطار الأمن الإنساني

*المعطى الصحي في اهتمامات السياسة العالمية

*تطور مفهوم الصحة

*أهمية عنصر الصحة في استقرار المجتمعات

*الصحة في عملية التنمية المستدامة

* العوامل التي تتفاعل مع الامن الصحي

*العوامل المؤثرة على الأمن الصحي في الجزائر

*دعم البحث العلمي لمواجهة الأزمات الصحية

الخاتمة

1-الصحة وأمن الانسان

مع نهاية الحرب الباردة، وظهور العولمة، بدأ التداخل والالتقاء بين مجالي الأمن والتنمية اللذين كانا ميدانين منفصلين. وسرعان ما غدت الصحة العامة من نقاط التقاطع الأساسية بينهما. في هذا السياق، برز مساران من التفكير حول الصحة والأمن في معرض الحديث عن السياسات والبرامج الدولية العامة، ولكل منها دوافعه وغاياته المميزة.

يمكن أن نطلق على المسار الأول اصطلاح الخطاب التنموي الذي تمثله جهود الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها التنموية، والمفوضيات واللجان الإقليمية والدولية، ومنظمة الصحة العالمية. على مدى التسعينات من القرن المنصرم التي تميزت بتسارع وتكاثر حركة تنقل الأفراد والبضائع، بدأت سياسات التنمية الدولية تتأثر بتزايد الوعي بأن المخاطر الصحية في بلد ما قد تنتشر بسرعة في بلدان أخرى. واكتسب هذا الإدراك زخما جديدا جراء الآثار الكارثية لأمراض مستجدة عابرة للحدود مثل مرض نقص المناعة المكتسب/ الإيدز، وعودة أمراض أخرى مثل الكوليرا، والسل، وسلالات الملاريا المستعصية. وكان من أبرز تجليات هذا الإدراك صدور تقرير التنمية البشرية للعام 1994 والذي ركز، من زاوية تنموية، على التحديات الصحية المستجدة باعتبار " الأمن الصحي " واحد من أركان أمن الإنسان.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/فريق المكتب الإقليمي للدول العربية 2009:ص 146)

وقد دعا ذلك التقرير أساسا إلى اعتبار الصحة حقا من حقوق الإنسان بالنسبة إلى الفرد وسلعة عامة يجب أن تكون في متناول الجميع. وأن من واجبات الدولة، ومن مصلحتها، أن تضمن هذا الحق الأساسي الذي يمثل بالنسبة إليها التزاما أخلاقيا وشرطا لازما لبقائها في آن واحد. غير أن مصادر التحديات المعاصرة وآثارها هي من التعقيد بحيث يتعذر على الدولة أن تتصدى لها بمفردها. وعلى هذا الأساس فإن الأمن الصحي ظاهرة متعددة للحدود، متعددة الأبعاد، تركز على الإنسان، وتجمع تحت مظلتها مجالات تنموية أخرى والأطراف المعنية بهذه المجالات.

ونبه التقرير إلى أن الأخطار الأساسية التي تهدد الصحة بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من الناس هي الأمراض والأوبئة المعدية السريعة الانتشار، والوفاة والمرض المرتبطان بالفقر والبيئات غير الآمنة وتهجير الجماعات البشرية.

إن ضمان صحة الناس لا يعتمد على الخدمات الطبية المعتادة والرعاية الصحية فحسب، وإنما على عوامل أخرى أيضا مثل الأمن السياسي والاقتصادي والغذائي والبيئي. وقد تتعرض كل هذه العوامل لانتكاسات أو انقلابات قد تعطل حياة

2- الأمن الصحي في إطار الأمن الإنساني

أول استخدام لأمن الإنساني جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1994 بعنوان "الأبعاد الجديدة لأمن الإنساني" بالرغم من أن العديد من المفوضيات والمجموعات الوطنية أصدرت تقارير حول الأمن الإنساني لكن كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأثير خاص، حيث يصف هذا التقرير الأمن الإنساني بعبارات أمن الأفراد وكذا أمن الدول وكذا تدعيم التنمية وهي إحدى المجالات لتعريف الأمن الإنساني.

ينطلق مفهوم الأمن الإنساني من فكرة أن توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد هو شرط أساسي للمجتمعات، ودون تحقيقه لن يتحقق الأمن القومي لأن عني التحرر من المعاناة الإنسانية النابعة من الكوارث الطبيعية التي هي من صنع الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، كما أن شمل أيضا المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ركز مفهوم الإنساني على التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة حيث أن الأمن الإنساني يتخذ شكلين: الشكل الأول يتضمن التحرر من التهديدات المزمنة مثل الجوع، المرض، أما الشكل الثاني يتركز حول المقاطعة المفاجئة عن نمط الحياة اليومية، حيث شمل الأمن الإنساني سبع فئات هي الأمن السياسي (التمتع بالحقوق المدنية والحريات العامة)، الأمن الاقتصادي (غياب الفقر)، الأمن الغذائي (ضمان مصادر غذائية)، الأمن الصحي (ضمان الحماية ضد الأمراض)، الأمن (الوقاية من تدهور البيئة)، الأمن الشخصي (الحماية الجسدية ضد التعذيب، الحروب العنف المحلي و جرائم تعاطي المخدرات)، الأمن الاجتماعي (بقاء الثقافات التقليدية و أمن المجموعات الأثنية).
أوردت لجنة الأمن الإنساني في تقريرها الصادر 2003 أربعة قضايا صحية ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الأمن الإنساني في بعده الصحي وهي:

- حجم عبء المرض في الحاضر والمستقبل.
- الحاجة الملحة التي يفرضها الشأن الصحي بضرورة التحرك السريع لمواجهة ما يهدد.
- عم ومدى تأثير الشأن الصحي على المجتمع.
- العوامل الخارجية التي يمكن لها أن تكون سببا أو مؤثرا على بعض الأمراض أو صحة

3-المعطى الصحي في اهتمامات السياسة العالمية

تعد الصحة أحد اهتمامات البحث في الشأن الولي، وذلك انطلاقاً لما لها من تأثير في السير الحسن في الأنشطة الاقتصادية و الاستقرار المجتمعي، بحيث تعتبر مؤشراً لحالة الأفراد الطبيعية أين ترتبط بالصحة الجيدة والعكس، وهذا يظهر أهمية الصحة في حياة البشر، ولقد برز مفهوم الصحة للدلالة على قضايا المرض والوقاية والسلامة وغيرها، وقد تعرض المفهوم لجملة من تطورات التي صاحبة التجسيد الفعلي للمفهوم، بحيث انتقل التركيز على الصحة باعتبارها حالة الخلو من الاسقام إلى حالة الرفاه، وتلا ذلك بلوغها أجندة السياسات العالمية وكونها مجالاً لنشاط المؤتمرات الدولية، ويجري النظر إلى الصحة كمكافئ لقوة المجتمع، ففي حالة الصحة تتحقق شروط العمل، وتتحرك فعاليات التنمية، كما يكون للصحة أثر إيجابي في تحديد مستويات الشعوب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

بلغت الصحة الشأن الدولي منذ 1948، وكان لمنظمة الأمم المتحدة عموماً ومنظمة الصحة العالمية خصوصاً دور هام في ذلك، إذا كان إدراجها في قوائم المؤتمرات الدولية، وكذلك تحديد الخطر الصحي، كتحدٍ يواجه الدول، ويلزم التعامل معه بجدية، ويقضي تنسيق الجهود لمجابهة عديد الأمراض والأوبئة التي تظهر باستمرار.

إن الحديث عن الصحة في الشأن الاقتصادي، يجر للبحث في أثر المرض على مردودية العمال حيث لوحظ أن له أثر بارز في ذلك، وصار للصحة ومستوى الخدمات الصحية دور في الرفع من النمو الاقتصادي، والمردودية الإنتاجية، وهذا من باب التأثير والتأثر.

يصاحب مفهوم الصحة جانب من التنظير جعل من الصحة شأنًا آمناً بامتياز، من قبيل الدلالة على التهديدات الصحية التي تمس الأفراد والمجتمعات، والجمهور في تأمين الجانب الصحي.

لقد صار التهديد الصحي مدخلاً لتحليل للأخطار الواقعة على المجتمع والشعوب، وبرزت الأطر النظرية التي تبرز أثر ذلك بين مؤيد ومعارض. (عبد السلام مرابط 2018:ص 17)

4-تطور مفهوم الصحة

اتخذت الصحة كمفهوم معانٍ عديدة، وكان لأولوية الإنسان أثر بارز في تحديدها، إذ اقتضت في الأول على «حالة غياب الأمراض والاسقام» وهذا في جانب من المادية الذي يزيل معاني عميقة للصحة، وهي المعاني التي أضيفت لها وصارت عنصراً مهماً فيها، فالأمراض النفسية وغيرها من الحالات الضغوطات على النفس التي قد تتسبب ضعف ما يتركه المرض المادي من أثر، ولم تكن قد اندرجت ضمن المفهوم العام للصحة.

تأتي الصحة في تعريفها اللغوي كما جاء في لسان العرب لابن منظور على أنها:

الصحة والصحة والصحة: خلاف السقم، ذهب المرض. (جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور 2006:ص 19)

أما في معجم Webster الإنجليزي فتأتي الصحة Heath على أنها: حالة السلامة في جسم والعقل والروح، وتشير أيضا في المعنى الخاص إلى حالة التحرر من الأمراض والألم، ويكون لفظ الصحة كذلك تعبيرا جامعا لحالتها الجيدة والسيئة، وقد تتعدى المعنيين السابقين إلى حالة التعبير عن الازدهار والرخاء.

أما في الاصطلاح فتأخذ الصحة معنيين، الأول: تقع فيه حالة الجسم الصحية على طبيعة الأداء السليم للوظائف وتتجلى حالة المرض في وجود عوائق لهذا الأداء، والمعنى الثاني: فيتضمن علم وفن الوقاية من المرض عن طريق جملة من المجهودات والسياسيات التي تلتزمها مؤسسات مختصة في مجالات عدة.

تعرف منظمة الصحة العالمية الصحة على أنها: " حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا، لا مجرد انعدام المرض والعجز". (RICHARD CHEVALIER 2010:p 5)

5-أهمية عنصر الصحة في استقرار المجتمعات

تعتبر مستويات الصحة الجيدة عن الأداء الجيد للمؤسسات في مجال تقديم الخدمات الصحية ونشر الوعي الصحي، وهما مخرجات السياسة العامة الرشيدة وهذا ما يعبر عن حقيقة أنه يجب أن يحظى الأفراد بالاهتمام الأساس لدى صناع السياسية، والتعبير عن تطلعاتهم في الحياة الجيدة التي تحتم ضمان الصحة، وهو الارتباط الذي يبرز أن للحق في الصحة موقع متقدم ومحوري ضمن القوانين والتشريعات يعبر عن أن المجتمع يحكمه أفراد يعبرون عنه صراحة، ونتيجة لهذا سيكون رضا المجتمع عن أداء الحكومة سبيلا لاستتباب الأمن والاستقرار، ويبلغ المجتمع هذه الحالة في ظل الديمقراطية، إذ تؤكد الأمم المتحدة على أن:

الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى مشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها.

كما يظهر من ذلك أن الحالة الصحية للمجتمع تعبر عن غياب تهديدات تمس بهم ، جنبا إلى جنب مع وجود أدوات ومؤسسات تسهر على التصدي لهذه التهديدات وعلى هذا فإن شعور الأفراد بالأمن يعبر عن التماسك المجتمعي وكذا الثقة بين الحكومة والشعب، كما تشكل الصحة عنصرا مهما للقوة العاملة الداعمة للاقتصاد، وفي ظل الاقتصاد الجيد فإن عملية التنمية حاضرة بمشاريعها المتعددة من تعليم وتكوين يضمن استمرارية حالة الصحة، حيث يشكل التعليم وكثرة التوعية الصحية، كما يعتمد التكوين الصحي على ضمان بقاء المنظومة الصحية عاملة في مستوى تطلعات المجتمع وكذا التحديات .(عبد السلام مرابط 2018:ص 24)

إن الصحة المجتمعية هي انعكاس للصحة العامة، التي تكون بحصول اكتمال السلامة في البدن والنفس والعقل، وكذا ضمن العلاقات الطبيعية في المحيط الاجتماعي، وعلى هذا الأساس تنطوي الصحة المجتمعية على عامل التثقيف الصحي والتوعية، أين تصبح الصحة موضوعا للنقاش وتكون في مسارات تحقيقها هدفا للمؤسسات التي تشتغل بجعل

الصحة ثقافة وعادة تمارس، ويكون لهذه المرحلة تأثير كبير في حالة الاستقرار المجتمعي، باعتبارها مدخلا نحو الاهتمام والانشغال بالأمور الجادة، بعيدا عن النقاشات الكلاسيكية التي تخص الصحة.(سارة وميض د.ت)

6-الصحة في عملية التنمية المستدامة

تشغل الصحة مكانة هامة في مسار التنمية، بحيث تشكل عملية تحسين الخدمات الاستشفائية ونظم الرعاية و التغطية الصحية، إطار لترسيخ منظومة صحية متماسكة، وفي الآن ذاته تحديا أساسيا لأداء الحكومات و الهياكل البيروقراطية والمصالح الخدمية، ويتضح دوما في مجال السياسة العامة أن كفاءة المنظومة الصحية، هي بمثابة مؤشرا على الاتجاه نحو ترسيخ الاستدامة، أين يتم التعامل بفاعلية مع ثنائية التحديات والمستجدات، وحيث أن الزيادة السكانية تشكل تحديا أمام المؤسسات الصحية في قدرتها على تقديم خدمات صحية مقبولة، فإنها تواجه إشكالات حقيقية شأن ما يعرف بالتغطية الصحية لكل الأفراد وعلى مدة زمنية متواصلة.

والواقع أن " ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للجميع من كل الأعمار، هو عنصر لا بد منه في التنمية المستدامة، وقد اتخذت خطوات واسعة النطاق صوب زيادة العمر المتوقع وحفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات، أين تحقق تقدم جوهري في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وخفض حالات الإصابة بالمalaria والسل وشلل الأطفال، والحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) مع ذلك فثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهد، للقضاء كلية على مجموعة واسعة من الأمراض، ومعالجة الكثير من شتى المسائل الصحية الدائمة و الناشئة.(عبد السلام مرابط 2018:ص 29)

ترتبط الصحة بالتنمية من زاوية أن عائدات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تساهم في تحسين الصحة وارتباط التنمية وترقية الخدمات الصحية، ينبني على حقيقة أن الرفع في مستويات الخدمة، يصاحبه بناء ركيزة التمويل، والتي يكون للتنمية الاقتصادية دور هام في تحديدها، ويرتبط تحقيق التنمية بالعامل البشري، باعتباره العنصر الفعال في تحقيق الأهداف التنموية، أين يكون لصحة الأفراد أو مرضهم دور في تحديد مستويات الإنتاج، وتسهم التنمية في جعل أهداف السياسات الصحية وخطط التغطية الصحية قابلة للتحقيق، حيث أن تمويل عمليات تحسين نظم الرعاية الصحية يمر عبر رفع الدخل وتحقيق الرفاه وهي كلها أهداف للتنمية الشاملة، وغالبا ما تتأثر هذه الأهداف بمستويات الجدوى في الخطط التنموية التي تسهم إما في تحسين الصحة، أو تكون مصدرا لهشاشة المنظومة الصحية.(عبد السلام مرابط 2018:ص 30)

إن من الأهداف والغايات الصحية في خطة التنمية المستدامة 2030 م ما يلي:

*ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية والرفاهية في جميع الأعمار.

*ترتكز الغاية على تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات ذات الفعالية وميسورة التكلفة.

* خفض النسب العالمية للوفيات التي تسببها الأمراض خاصة لفئة المواليد والأطفال.

* وضع نهاية للأوبئة ومكافحتها.

* ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية.

* تعزيز الوقاية عن إساءة استعمال المواد الطبية والصيدلانية وطرق العلاج.

* تعزيز تنفيذ الاتفاقية الاطارية لمنظمة الصحة العالمية.

* توفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية للمجتمع، ودعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية.

* زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع في البلدان النامية.

* تعزيز القدرات في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية.

7-العوامل التي تتفاعل مع الأمن الصحي

الصحة تتأثر تأثراً عميقاً بالعوامل غير المتعلقة بالصحة نفسها. هذه تشمل الأوضاع البيئية المتردية والاحتلال الأجنبي والصراعات المتصلة بالهوية والفقر والبطالة. وإذا أخذنا بالاعتبار الموقع المركزي والتفاعلي للصحة كواحد من مكونات أمن الإنسان، فإن من الطبيعي أن يؤدي تحسن المستوى الصحي إلى تعزيز أمن الإنسان في الواقع، مع تأثره بالمكونات الأخرى لهذا المفهوم، ويمكن إيضاح هاتين العلاقتين على النحو الآتي: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/فريق المكتب الإقليمي للدول العربية 2009:ص 154)

أولاً: الصحة والدخل

إن ارتفاع معدل الوفيات بين البالغين، ولا سيما الموت المبكر في أوساط المعيلين، قد تكون له آثار فورية مدمرة في مصير العائلة، بينها الفقر وفقدان الأمن الغذائي، ويمكن أن تكون لهذه الخسارة كذلك آثار غير مباشرة في حياة العائلة عندما تضطر الجماعات التي تنزلق إلى ما دون خط الفقر إلى الاختلاط بشرائح مجتمعية تعتمد في معيشتها على العنف وتكون مستعدة لاستغلال ضعف تلك الجماعات. وقد يؤدي ارتفاع وتيرة المرض إلى الآثار نفسها عندما يتسبب في تدني مستوى الدخل لدى العائلات. وتتجلى هذه الآثار بأوضح صورها في حالة النفقات الصحية الباهظة. ومن الحقائق الثابتة أنه عندما تنخفض إنتاجية العامل جراء المرض والعجز، فإن الآثار المترتبة على ذلك تضعف الأداء الاقتصادي، وتخفض الناتج المحلي الإجمالي، وفي الاتجاه المعاكس لذلك، فإن مستوى الصحة العامة الجيد يؤثر تأثيراً إيجابياً في التنمية والنمو الاقتصادي، ومن ثم في الأمن، والواقع أن ذلك هو المحرك الرئيسي للحركات الداعية إلى «الاستثمار في الصحة» في الأوساط المعنية بالتنمية.

ثانيا: الصحة وعلاقتها بالمعرفة، والمعتقدات والاتجاهات السلوكية

يتأثر السلوك الصحي للناس تأثرا بالغا بمعارفهم الصحية وبكيفية تعاملهم بأمور الصحة والمخاطر المرتبطة بها. كما تعد أنماط سلوك الناس، بدورها، من المحددات الرئيسة لمعدل الوفيات، مثلها مثل تواتر حالات المرض والعجز والنتائج الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، ويؤسس ذلك، بدوره، علاقة مهمة بين السلوك وأمن الإنسان.

يطرح التدخين مثالا كبير الدلالة على هذه العلاقة، ذلك أن المنطقة العربية ينتشر فيها المدخنون بنسبة عالية لا بل إنها تضم واحدا من أعلى معدلات التدخين في العالم. وعلى الرغم من أن ذلك قد ينطبق على الرجال أساسا، فإن نسبة التدخين بين النساء ليست أقل منها بين الرجال في بعض البلدان، كدولة لبنان على سبيل المثال. وتعاني بلدان عربية عديدة في هذه الآونة من آفة جديدة هي تدخين النارجيلة، ومن المعروف أن التدخين يسهم بصورة رئيسة في زيادة معدل الوفيات، وحدوث الأمراض، والاعتماد على خدمات الرعاية الصحية. من هنا يفرض التدخين مزيدا من الأعباء الاقتصادية على العائلة ويستنفد الموارد على الصعيد الاجتماعي عموما.

ثالثا: تأثير العادات الموروثة في صحة المرأة

الصحة العامة، لا تتأثر فقط بالأوضاع الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبكفاءة النظم الصحية ونوعيتها وإنما تتأثر كذلك بمجموع المعتقدات والقيم السائدة في المجتمع والتي تترك أثارها في توجهات المواطنين إزاء الصحة والدرجة التي ينتفعون بها من المرافق والإجراءات الصحية والطبية. ويؤثر بعض المعتقدات والممارسات الشائعة تأثيرا كبيرا في أمن المرأة الصحي. يتجسد ذلك في تفضيل المجتمع الراسخ والمتجذر للمواليد الذكور، وما يترتب على ذلك من آثار متعددة الجوانب، وفي الممارسة المؤذية المتمثلة في تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/فريق المكتب الإقليمي للدول العربية 2009:ص 155)

رابعا: إدارة نظم الصحة

احتلت البلدان العربية مراتب متدنية من حيث مستويات النتائج الصحية الجيدة، ومدى التجارب مع احتياجات المستهلكين، والإنصاف في التمويل. يضاف إلى ذلك أن ثمة فوارق تنظيمية مهمة ذات جذور تاريخية بين النظم الصحية في البلدان العربية وذلك ما يجعل المقارنة بينها مسألة صعبة. وعلى الرغم من ذلك يمكن طرح عدة ملاحظات حول نظم الصحة العربية بجملة. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/فريق المكتب الإقليمي للدول العربية 2009:ص 157)

1- مفاهيم ضيقة: بالنسبة إلى معظم الناس، يشير اصطلاح "النظام الصحي" إلى نظام للرعاية الصحية. هو تعريف غير كاف عندما ننظر إليه من زاوية أمن الإنسان.

2- الخدمات الصحية: عدم الإنصاف في تقديمها، وتدني مستواها واعتمادها الكامل في بعض الأحيان على مقاربة تقنية بحثه على مدى عقود استثمرت البلدان العربية مبالغ ضخمة في القطاع الصحي، وبخاصة في خدمات الرعاية الصحية. وعلى الرغم من هذه الاستثمارات ظلت الرعاية الصحية تعاني مشكلات مزمنة.

3-عدم كفاية التمويل بشكل عام في مجال الصحة

4-تعاني نظم الصحة العامة نقص الموارد وتدني مستوى الأداء

5-إشكالية الإدارة في النظم الصحية

6-افتقار الرؤية الواضحة لمحددات الصحة الأساسية

7-عدم المساواة في توزيع المهنيين والمعاونين في المجال الصحي

-الصحة السليمة شرط لتحقيق أمن الإنسان

تتميز الصحة، بعدد من الخصائص الفريدة التي تجعل منها مدخلا ملائما لمناقشة ومعالجة موضوعات تتصل بأمن الإنسان، فالصحة منطلق جوهري لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي وشرط أساسي لتحقيق أمن الإنسان والأمن القومي – وذلك ما توضحه آثار انتشار مرض نقص المناعة المكتسب/الإيدز في بعض البلدان – لإن الصحة تتقاطع مع كثير من مكونات أمن الإنسان الأخرى. بناء عليه، يتطلب التدخل الصحي الفعال تعاوننا وثيقا بين مجموعة من التخصصات والقطاعات والشركاء والهيئات، ثم إن الصحة، باعتبارها قيمة متعارفا عليها عالميا، قد تسهم في بناء تحالفات عريضة تتجاوز الحدود الوطنية والثقافية والإثنية. وفي وسع هذه التحالفات، بدورها، أن تخلق الفرص لتعزيز النطاق الأوسع لأمن الإنسان.(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/فريق المكتب الإقليمي للدول العربية 2009:ص 162)

بالإضافة إلى ذلك فإن الدور الذي يلعبه الاعلام في تطوير وعي المواطنين بحدود المسؤولية الاجتماعية، سواء مسئوليتهم أو مسؤولية الدولة، ولكونه ينقل العالم الخارجي إلى داخل حجرة في مسكن الأسرة.(علي ليلة 2015:ص 199)

8-العوامل المؤثرة على الأمن الصحي في الجزائر

انطلاقا من تحليلنا للوضع الراهن الصحي في الجزائر، فإن الأمن الصحي يكون مرهون باستقرار هذه المتغيرات: النمط المعيشي، الرعاية الصحية، الانفاق الصحي، وضعية البحث العلمي في المجال الطبي، الوعي الصحي.(عمار لوصيف 2021:ص 118)

- النمط المعيش

إن انخفاض معدل نمو عدد السكان في الجزائر، يرجع أساسا إلى النمط المعيشي، ويقصد به الظروف التي تسمح باتباع نمط معيشي معين. فانخفاض المستوى المعيشي يؤثر مباشرة على الأمن الصحي في الجزائر، مما يؤدي إلى ظهور العديد من الأمراض، ومما يدل أيضا على وجود علاقة ارتباط بين النمط المعيشي والأمن الصحي في الجزائر.

ويمكن إرجاع انخفاض المستوى المعيشي إلى عدة عوامل، أهمها نصيب الدخل الفردي من الإنتاج الداخلي

الخام النمط الغذائي الصحي. فالنمط المعيشي يعتبر متغير خارجي لا يمكن التحكم فيه، والذي يؤثر باستمرار على الأمن الصحي في الجزائر.

- الرعاية الصحية:

من خلال تحليلنا للرعاية الصحية في الجزائر، نجد هناك تحسن في الرعاية الصحية، وهذه الأخيرة تتمثل في: فريق الرعاية الصحية، الأفراد المنتفعين منها، والمنشآت القاعدية الصحية. فالرعاية الصحية مرتبطة بالإنفاق الصحي في الجزائر فهي متغير داخلي لأنها تنتهي إلى المنظومة الصحية.

- الانفاق الصحي:

إن انخفاض الانفاق الصحي في الجزائر، يرجع إلى انخفاض سعر البترول وبالتالي عوائده. مما أدى إلى زيادة معدل الوفيات، فهو متغير داخلي.

- وضعية البحث العلمي في المجال الطبي:

إن زيادة مخرجات البحث العلمي في المجال الطبي في الجزائر، ناتج عن زيادة عدد المدارس ومراكز التكوين في هذا المجال، لكن تبقى هناك زيادة في معدل الوفيات الناتجة عن عدم توافق بين هذه المخرجات ومعدل نمو السكان، مما تؤثر على الخدمة الصحية فمخرجات البحث العلمي في المجال الطبي تعتبر متغيرات داخلية.

- الوعي الصحي:

ويقصد به، مدى اتباع الأفراد للتدابير الأمنية الصحية، كاحترام الإجراءات الوقائية مثل الحجر المنزلي في ظل جائحة كورونا أو إتباع نظام غذائي صحي معين. (عمار لوصيف 2021:ص 119)

9-دعم البحث العلمي لمواجهة الأزمات الصحية

قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتوسيع البرنامج الوطني للبحث العلمي، ليشمل ثلاث مجالات وهي: الأمن الغذائي، الأمن الصحي، والأمن الطاقوي. وكذا إنشاء 23 مركز بحث إلى جانب إعداد تطبيقات تساعد على تشخيص الوباء، إنشاء 11 مخبر بحث على مستوى الجامعات للكشف عن فيروس كورونا، وكذا تمكين وحدة البحث في التكنولوجيات الصناعية من الحصول على معيار جودة تصميم نماذج أجهزة التنفس الاصطناعي من طرف عدد من الجامعات ومراكز البحث، كما تم إبرام اتفاقية شراكة بين وزارة التعليم العالي وشركة فايزر فارم الجزائر من أجل تطوير التكوين والبحث في مجالات الصيدلة الصناعية والبيوتكنولوجيا، بالإضافة إلى إنشاء 30 حاضنة و 11 أرضية تكنولوجية على مستوى المؤسسات الجامعية والبحثية.

إن مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) دفع بالجزائر إلى استحداث وتنظيم منظومة بحثية للقيام بالبحث، سواء تعلق بالنصوص التشريعية، أو تهيئة الهياكل والوسائل من مراكز بحث، ومخابر بحث. ومحاولة ربط منتجات البحث العلمي بالواقع المعاش من خلال ربط حاضنات الأعمال بالمؤسسات، مع الأخذ بعين الاعتبار كل من التكوين البيداغوجي والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى انفتاح الجامعة الجزائرية على الخارج والاستفادة من خبرة علماءها خدمة للتنمية

الصحية، وفي المقابل يبقى البرنامج الوطني للبحث العلمي فرصة للجزائر لمواجهة الأمراض الناشئة في المستقبل، والتصدي لها ومحاولة التخفيف من حدتها. (عمار لوصيف 2021:ص 121)

الخاتمة

إن الوضع الصحي الراهن الذي تمر به الجزائر، والمؤشرات الصحية التي تشخص لنا المشاكل التي تعاني منها المنظومة الصحية ومستوى التدهور التي وصلت إليه. فرضت على الجزائر إعادة هيكلة القطاع الصحي سواء تعلق الأمر بالرعاية الصحية والانفاق الصحي. وهو ما تجسد من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للأمن الصحي. والتي تمثل نشاطها أساسا في وضع دراسات استشرافية شاملة التي تنبئ بظهور أمراض في المستقبل انطلاقا من الوضع الراهن، مع توضيح المخاطر المرتبطة بها وذلك من أجل التقليل منها.

على الرغم من ارتفاع درجة خطورة الفيروسات العابرة للحدود إلا أن فيروس كورونا -كوفيد 19- يعد الأخطر نتيجة لسرعة واتساع درجة انتشاره عبر انحاء العالم، وتهديده للأمن الصحي العالمي، مما جعل منظمة الصحة العالمية تصنيفه أنه جائحة.

لقد أثبتت أزمة كورونا أن الدول التي لها نظم حوكمة فاعلة هي الأقدر على مواجهة الأزمات والتغلب عليها، ومن الإجراءات الواجب اتباعها لتحقيق الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا:

*الحرص على تعزيز جهود البحث العلمي والثقافة الصحية.

*تطوير الاختبارات التشخيصية وتجديد تدابير الصحة العامة للسيطرة على انتشار الوباء.

*تأسيس منظومة ذكية لإدارة الأزمات الصحية وتشجيع التعاون بين الدول.

*وضع نظام إدارة المخاطر تكون مصدرا للمعلومات للمجتمع والتواصل مع الأنظمة الدولية الأخرى.

*الاستثمار في الانفاق العلمي والتركيز على البحث العلمي والتعاون بين المخابر العلمية على الصعيد العالمي خاصة في الميدان الصحي.

المراجع:

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/فريق المكتب الإقليمي للدول العربية. 2009. *تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية*. بيروت لبنان: شركة كركي للنشر.
- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور. 2006. *لسان العرب*. م 27. القاهرة: دار المعارف.
- سارة وميض. د.ت. "أهمية الصحة المجتمعية ومفهوم دورة الحياة". *صحيفة دنيا الوطن*.
- عبد السلام مرابط. 2018. "الأمن الصحي في العلاقات الدولية بين الضرورة الانسانية والرهانات التجارية". *الماستر، جامعة 08 ماي 1945 قالم، الجزائر*.
- عقابي خميسة. 2021. "الأمن الصحي العالمي بعد انتشار فيروس كورونا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية". *مجلة الأبحاث القانونية والسياسية جامعة باتنة 1 الجزائر* 03.(01)
- علي ليلة. 2015. *النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع (قضايا التحديث والتنمية المستدامة)*. مصر: مكتبة الأنجلو المصرية.
- عمار لوصيف. 2021. "دراسة استشرافية لمستقبل الأمن الصحي في الجزائر". *مجلة الانسانية والعلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة 2* 07.(03)
- RICHARD CHEVALIER. 2010. *A VOS MARQUES PRETS, SANTE*. E edition5. Canada : éditions du renouveau pédagogique.